المقتطف

الجزء الاول من المجلد الثاني عشر بعد المئة

١ يناير سنة ١٩١٨ — ١٦ صفر سنة ١٣٣٦

التكافل الاشتراكي

نظرية مالية في النظام الاجتماعي

البحث الاول في تحليل النظرية

٢ — هل التكافل ممكن في عالم الاجتماع ؟ (١)

أعتقد أنّ عنوان هذا البحث ، وهو موضوع في صورة استفهام ، ليس بمحكم الوضع . على أنه يقتضي ما يقوم في الاجتماع الانساني من ضروب التنافس ، بل من ضروب التناحر الذي لا مبرّر له بوجهٍ من الوجوه ، أظن أنّ هذا السؤال طبيعي ومعقول .

هل يمكن أن يقوم النظام الاجتماعي على صورة تكافلية ، تشعر معها جميع أطراف الجمعية بأنها كافلة ومكفولة معاً ، وبحيث يكون منشأ هذا الشعور ضرورة حيوية تجعل الكفالة المتبادلة بين أطراف الجمعية أمراً يتعلق بتثبيت كيان الجمعية ذاتها وبقائها باعتبارها وحدة كاملة ؟ مطلب عسير . غير أني أرى أنه ضروري لهناء الجمعيات البشرية وتحقيق حرياتها الضرورية في وقت واحد : حرية الفرد وسعادة الجماعة .

على أني لا أريد أن أتطرف في توسيع المعاني التي تحتملها الكلمات ، فاذا قلت « حريّة الفرد » فمعناها تحرر فكره وإرادته مع تحديد مسئوليته ، واذا قلت « هناء الجماعة » فمعناه بلوغ الحد الممكن منه سد الحاجات المشتركة ماديّة وأدبيّة وعقلية ، في حدود البيئة والقوانين

(١) نشر البحث الاول في عدد ديسمبر — ١٩١٧

الطبيعية ، عبارة القوى التطورية التي تكتنف المجتمع البشري .

نعقب على هذا السؤال بآخر : هل هنالك منافاة بين حرية الفرد وسعادة الجماعة ؟ أو بعبارة أخرى : هل هنالك منافاة بين تهيئة الفرصة للفرد كي ينمّي كفاياته ومواهبه بطرقه الذاتية ، وبين قيام جمعية يسودها السلام بحيث تصبح مكفيّة الحاجة بعيدة عن مقاصد الاستبدادية ، سواء أكان ذلك من ناحيتها على الفرد أم من ناحية الفرد عليها ؟ أعتقد أنه لامنافاة البتة .

وإذن نتساءل من أين أتت ظاهرة المنافاة التي نشعر بها إذا ما تأملنا في المجتمعات التي لاتزال ترزح تحت وراثة العصر الاقطاعي ، والمجتمعات التي انقلبت دكتاتوريات شيوعية أو اشتراكية ؟ أما الأولى ، فيتجلّى فيها استبداد الفرد بالجماعة ، وأما في الثانية ، فاستبداد الجماعة بالفرد !!! أو بالحري استبداد باسم الجمعية يمثله فرد أو بضعة أفراد ، يقنّعونه بعبارات وهمية أو معنونة بعناوين طارئين ، وإن تظلل فيها التناقض ، كقولهم مثلاً «دكتاتورية الجماهير» أو «دكتاتورية الذهاء» وهي منطقيًّا أفرغ عبارة فهدمت تاريخ الفكر بل هي أكبر سخرية عرفتها الانسانية .

نشأت المنافاة في الجمعيات الأولى ، جمعيات الاستبداد الفردي ، من نظامات ورثت من العصور المظلمة أيدتها شرائع وضعت وفق نظام قائم بالفعل . ونشأت في الجمعيات الثانية ، جمعيات الاستبداد الجماعيّ ، بحكم نشوئها في عالم تظله وراثات العصر الإقطاعي من ناحية ، وخطأ الاعتقاد بأن الحرية الفردية منافية لسعادة الجمعية من ناحية أخرى .

يعسر عليّ في هذا المقام أن أعود الى عصور الاقطاع فأشرح نظامها الطبقيّ ، أو أن أسوق الكلام في الدرجات التي انتهى بها ذلك النظام الى نشوء القوميات وتطور الفكرة في الحريّة . غير أن ما لاسبيل الى إهمال الكلام فيه ، هو إظهار السبب في بقاء الوراثات التي خرج بها الانسان من تلك العصور ، واستقرار النظامات الحاضرة عليها مع ظهور فسادها ظهوراً لا سبيل الى نكرانه . السبب في هذا واضح كل الوضوح ؟ وهو أن الأقوياء هم الذين شرعوا الانقسام ، وهم الذين شرعوا للمستضعفين في الأرض ، أو كما صوّر ذلك طاغور في إحدى مسرحياته إذ قال : إن الضعفاء في هذه الدنيا قليلو الحيلة . أما الأقوياء فقساة غلاظ الأكباد .

لم يشهد التاريخ الانساني من نظام تفاوتت فيه الطبقات تفاوتها في العصر الاقطاعي . فبعد أن تطع الإنسان من عمره دهراً في ظل الديمقراطية اليونانية ، ثم في ظل الحكم الروماني الذي ذاعت فيه روح القانون مصوباً في قالب قريب جداً من القالب الذي نعهده في

قوانين العصر الحديث ، حطّ الهمج على الامبراطورية الرومانية من فجاج الشرق وراحوا يعبثون في انحائها تخريباً ، وتناسوا القانون الروماني ، وإن اعتنقوا النصرانية التي هي دين الرومان ، وفي أرجاء قام عصر الاقطاع الذي هو الى الحكم القَبَلِيّ البدائي أقرب شيء . ومن ثنايا هذا الحكم نشأ ، بالرغم من أنه نظام طبقي ، نظام القوميات ، بعد أن دبّ الاضمحلال في حكومات العصر الاقطاعي وطغى مدّ الحضارة بعد عصر النهضة على ذلك النظام . غير أنّ دولات الاقطاع قد ورّثت النظام القومي كثيراً من تركتها ، ومن ذلك نظام تفاوت الطبقات قائماً على الثروة والجاه ، وعلى نبالة الدم والشرف الموروث ، وبالحري القوة ، ومنه أيضاً نظام الملوكيات الكبرى التي كان مثالها الأكبر ، ملوكية لويس الرابع عشر في فرنسا .

وفي ظل هذه الملوكيات وضعت القوانين التي احتكمت في الأمم طوال عصور ، حتى ظهر عجزها عن مسايرة مقتضيات الحضارة الحديثة بعد نشوء العصر الانتاجي ، وإن شئت فقل عصر الانتاج الآليّ ، فغدت تتطور شيئاً بعد شيء تحت ضغط الظروف المدنية .

احتفظت هذه الشرائع بمظهرين كان لهما أكبر الأثر في تكوين تاريخ أربعة قرون بدأت بالقرن السادس عشر وانتهت صورة منهما بنهاية القرن التاسع عشر . المظهران : هما حماية الملكية ، وحماية الدين . فانه في جميع الحركات التحرّرية التي ظهرت في المانيا والبلاد المنخفضة وفرنسا وانجلترا مالأ الملوك رجال الدين ، ومالأ رجال الدين الملوك ، احتفاظاً بسلطان الدنيا وسلطان الآخرة ، فكان ذلك أشبه بعهد غير مكتوب يرمي الى استذلال الطبقات المستغلّة لمصلحة الملوكيات ومصلحة الكنائس .

في ثورة الفلاحين الكبرى التي قامت في المانيا في عصر لوثر أيّد ذلك المنفق الكبير الامراء في سبيل القضاء على الثورة ، ورأى رأي العين أكبر المذابح وأعظم الآثام ترتكب أمام ناظريه ، وهو ثابت العقيدة في أن الثورة على أولي الأمر شيء يأباه الدين وتمقته النصرانية . ذلك بأن الاعتقاد بأن حق الملك حق إلاهي ، يتبعه دائماً اعتقاد أن خضوع الشعب أمرٌ إلاهي أيضاً ، وأن الصدوف عن طاعة ملك يحكم في الأرض بتوكيل من الله ، ردّة عن الدين وخروج على الإرادة الأزلية .

على هذا نجد أن تأييد النظام القائم ، الذي هو من ميراث عصر الاقطاع ، بالقانون وبالشريعة ، إنما يأتي تأييده من اعتقاد انه نظام أبدي سرمديّ ، الخروج عليه خروج على إرادة الله ، بل إنه خروج على سلطة الملك وسلطة الكنيسة . ونرى أيضاً أن الشرائع التي تؤيده قد استمدت من نبعين : الأول سلطة الملك التي هي سلطة إلاهيّة ، وسلطة الكنيسة

التي هي كفيلة الارادة الازلية . ومن الصراع الذي قام بين هذا الاعتقاد ، واعتقاد أن الحرية حق طبيعي للأمم ، تكونت حركة التحرير الاوربيّ . صراع بين الشعوب وبين ادعاء الحق الالاهي في الملك من جهة ، وصراع بين الشعوب وبين ادعاء حق الديمومة في الكنائس من جهة أخرى .

* * *

تنقل هذه الحقائق الى الذهن صورة جمعية فقدت كل سبيل يسلّم بها الى حياة فيها رتابة وفيها سلام . حياة لا هي حياة تنافس أفسحت فيها الحرية الفردية المجال لتنمية كفايات الفرد ، ولا هي حياة تكافلية تلقي في روع الفرد انه عضو في جمعية تحرص على مصالحه ، وتُشعر الجمعية بأن الفرد وحدة ضرورية من وحداتها التي تؤلفها . حياة سُلّ فيها سيف الملك على الرقاب ، وحل فيها سيف الكنيسة على الأرواح . حياة جمدت فيها الشرائع وجمدت فيها القوانين ، وباسم الملك الموكل عن الله عمل السيف وعملت المقصلة والمخلعة وغيرها من آلات التعذيب والقتل ، وباسم الكنيسة ، التي احتلت مكان الديّان الأعظم ، أقيمت المحارق لتلهم المراطقة والأحرار . وباسم الله حكم الملوك ، وباسمه حكم رجال الدين ، أهنع حكم جرى على جماعات بشرية خلال كل الأزمان التي كان للانسان فيها أثر فوق هذا السيّار .

غير أن الروح التي نقلها القانون الروماني إلى أقوام أوربّا ، وكانت قد كمنت واستذلت في عصر الاقطاع ، لم تمت فأخذت تنمو وتفرّخ في العقول وتغزو الافكار ، تؤيدها فكرة الحرية التي هي مكمّلة للقانون ، فخرجت الشعوب الغربية الحديثة من تلك الغمرة الشديدة بنظام القوميات ، وهو نظام خطا بالانسان خطوات كبيرة نحو حياة التكافل الاشتراكي .

وانى لأعتقد ان كلّ نظام جديد حلّ مكان نظام ورثته الحضارة عن عصر الاقطاع ، إنما هو خطوة نحو التكافل الاشتراكي . فوت الفكرة في حق الملوك الإلهي ، وفصل الدين عن الدولة ، ورد السلطة الدينية الى حدودها الروحية ، وقيام الأنظمة الديمقراطية ، وحلول القوانين الوضعية محل الارادات البشرية والقدسية وتنظيم الجمعيات بطريق التشريع خاضعاً لسلطان البيئة والضرورة ، كل هذه مظاهر تدل على ان الحضارة أخذت تخطو بخطى وئيدة ، ولكنها ثابتة ، نحو نظام التكافل الاشتراكي ، وهو النظام الذي يحدّد حقوق الفرد وحريته ، ويرمي إلى سعادة الجماعة ، بحيث يكفل للفرد المشاركة في سعادة الجمعية ، وتكفل الجمعية للفرد الحرية اللازمة لتنمية كفاياته لخيره وخيرها .

لقد دلت الخطوات التي خطاها النوع البشري انه انما يتجه بحضارته نحو نظام « التكافل الاشتراكي » وأرى أن المدنيات التي ازدهرت في الاعصر القديمة ، انما يعود ازدهارها في أكثر الأمر الى شيوع روح « التكافل » فيها وأن انحلالها يرجع الى ضعفه .

وبالرغم من اني أعتقد واثقاً أن تعليل نشوء الحضارات وانحلالها من أعسر مطالب علم الاجتماع والتاريخ ، إلاّ ان الصورة التكافلية في حضارة بذاتها ، هي الصورة التي تبرز في كل مرافق الحياة فردية واجتماعية ، وأن ضعف التكافل في حضارة يظهر بارزاً أيضاً في أزمان انحلالها . لا يدل ذلك على ان حياة التكافل نظام يمكن ان يستحدث في الجمعيات المتمدينة لاغير ، بل يثبت انه قد قام بالفعل في كثير من أدوار الحضارة . حدث مرات في مصر القديمة وبابل وأشور والكلدان ، وظهر في مدنية اليونان ومدنية الرومان ، وكان أكبر مظاهره وحدة تجمع بين الأغراض والمثاليات ، وتربط بين مرافق الفرد وحاجات الجماعة ، وغايات لا يجد فيها الفرد منافاة لصوالحه وفرديته ، ولا تلحظ فيها الجماعات طغياناً من ناحية الفرد على مقومات سعادتها . ورأينا أن الحضارات في حال انحلالها تبرز لنا مخصصات تحاول الطغيان ، لا لصالح الفرد ولا لصالح الجمعية ، ولكن لصالحها الذاتي ، ورأينا الأهداف التي ساق الجمعية نحوها أهدافاً خلت من كل ما يتعلق بحاجات الفرد أو بسعادة الجمعية ، فتنحل الوحدة التكافلية التي ارتكزت عليها الحضارة في عصور ازدهارها ، فتنحدر نحو الانحلال والفساد . وإذن فازدهار الحضارات وفسادها ، راجع إلى قوة التكافل من ناحية ، والى ضعفه من ناحية أخرى .

نضيف الى ذلك ظاهرة أخرى نستنتج منها ان « التكافل » أول مقوّم لحياة الجماعات ولنمو الحضارات . فإن الواقع ان الاجتماع الانساني بيئة تحيا فيها الجماعة . بيئة فيها كل المقومات التي لكل البيئات الطبيعية . وما من عامل من عوامل البيئة الطبيعية إلاّ وتجد له نظيراً في البيئة الاجتماعية . فكما أن الحي يحتاج في بيئة الطبيعة الى عوامل تجعل حياته مستطاعة وفي درجة من الاعتدال يشعر معها بان الحياة لذة لا عبء ، كذلك يحتاج المجتمع الى عوامل تجعل حياته كذلك . فان الحيّ ان احتاج في البيئة الطبيعية الى الغذاء والى الهواء والى الملبس والى الأرض والجبل والشمس والنبات والحيوان ، كذلك المجتمع يحتاج في بيئته الاجتماعية الى الحرية والعدل والقانون والفكر والوحدة والتماسك والمثل الأعلى والسلام . وعلى الجملة يحتاج الى صورة من التكافل تشعر الفرد بأن الجمعية ضرورية لهُ ، وتشعر الجمعية بأنّ الفرد من ضروراتها ، على صورة ينتفي معها كل ضروب التغالب من ناحية الفرد على الجمعية ، ومن ناحية الجمعية على الفرد .

في الجمعيات البدائية أقامت الضرورات ضروباً من التكافل المعاشي، ظهرت آثارها جلية واضحة في حياة العائلة والأسرة [1] والقبيلة. وقد تظل حياة هذه النظامات الاجتماعية قائمة بوذهرة ما دام أساس معاشها تكافلياً. فاذا دب فيه طفر من عوامل الفساد وأخصه طغيان المصلحة أو التطفل، انحلت عقدة التكافل وفسد النظام العائلي أو الأسري أو القبلي. وكذلك قد تجمع الضرورة بين جملة قبائل، فينشأ بينها نوع من التكافل يؤلف شعباً أو أمة، تجتمع على نظامات تكافلية، فتزدهر الحياة وتضرب في التقدم. حتى اذا دب الفساد في ذلك النظام التكافلي، انحلت الوحدة وحال لون الحياة ووقف التقدم. وبالجملة انحلت الحضارة التي قامت أول شيء على مبدأ التكافل.

ونحو أية صورة من صور الاجتماع الانساني، إنما تقوم على التكافل. ذلك المبدأ الذي نشهده شاملاً جميع أجزاء الطبيعة ونواحيها. فالحياة الطبيعية، هي عبارة عن تكافل يربط بين جميع أجزاء الجسم. فاذا انحلت وحدة التكافل في ناحية أصل الجسم، واذا امعنت في الانحلال حصل الموت والدثور. وكذلك المجتمع، اذا انحلت في ناحية من نواحيه عقدة التكافل وأمعنت في الانحلال فسد ودثر. ذلك بأن المجتمع كلٌّ مترابط الأجزاء، مثله في ذلك كمثل الكلّ الاحيائي أي الطبيعي. وبذلك نرى مدنيات قد قضى نحو الزوال والانحلال وظاهرها قوي سليم وجميع أجوائها هامدة البناء. ولكن قلما ندرك أين يقع السبب في انحلالها. لأن ذلك انما يعود إلى انحلال عقدة التكافل في ناحية من النواحي الحيوية من بنائها، الضرورية لازهارها وتقدمها.

* * *

من الأمثال التي نضربها على انحلال عقدة التكافل تخلف القوانين والشرائع عن مسايرة الحس الأدبي في جماعة من الجماعات. ذلك بأن الحس الأدبي من الأشياء التي يصيبها التطور ويقع عليها التدرج والنشوء. وكذلك هي من الأشياء التي تصيبها الرجعي والانتكاس. فان الحس الأدبي لأمة من الأمم قد يتأثر بالوضع السياسي كل التأثر. فهو مع الاستقلال والحرية والسلام، غيره مع الغزو الأجنبي والاستبداد والارهاب. فهو في الحال الأولى تقدمي مثالي، وفي الثانية تأخري خسيس.

في الحالة التي يسبق فيها الحس الأدبي قوانين أمة وشرائعها تبدأ عقدة التكافل في الانحلال، اذا لم تتطور الشرائع بمقتضى الحس الأدبي. وفي حالة تنكس الحس الأدبي، وهي

(١) العائلة غير الأسرة؛ فالعائلة هي الزوج والزوجة والاولاد، اما الاسرة فهي هؤلاء وما يتفرع من ذوي القربى

حالة تظهر فيها الشرائع كأنها سابقة لحس الجمعية الأدبي ، تحدث فوضى في الأخلاق والمعاملات، من شأنها أن تقف حائلاً بين ترقيه الحس الأدبي وإمكان تطبيق الشريعة ذلك بأن أقوم الشرائع، شريعة تساير الحس الأدبي للمجموع الأعظم من المحكومين .

ومن الأمثال التي نضربها أيضاً الأمعان في الافراطات بأنواعها . فالافراط في الغنى الفردي أو الفقر الفردي ، والافراط في الاستبداد واقعاً من ناحية الفرد أم من ناحية الجمعية ، مضافاً الى ذلك افراطات التحزب واختلاف الرأي والافراط في عدم الموازنة بين الضرورات والكماليات ، كل ذلك عوامل من شأنها أن تفك عقدة التكافل في الجمعية .

حتى الافراط في العلم قائماً الى جانب افراط في الجهل ، من شأنه أن يؤثر في عقدة التكافل، فيخلخل من تماسكها . فان ذلك من شأنه أن يقصر فائدة العلم على أقلية ممتازة ، في بحر خضم من جهالة جماهير لا تعي فائدة العلم . وبذلك يطرد الجهل العلم ، كما تطرد العملة الرديئة العملة الحسنة من سوق التعامل ، وهو قانون اقتصادي معروف . لهذا يجب ، احتفاظاً بعقدة التكافل في أمة من الأمم أن تتقارب حيثياتها ليمكن الانتفاع بالمواهب والكفايات على أكمل الوجوه المستطاعة . وهذا ما حفز الأمم المتحضرة على تعميم التعليم والتدرج به الى أعلا درجة ممكنة في مجموع الأمة احتفاظاً بوحدة تكافلها . فان الأفكار والمشارب والميول كلما تقاربت في مجموع المساني ، ازدادت أوجه التكافل وبان أثرها الفعال في تصرف الفرد وفي تصرف الجمعيات .

ومن ذلك أيضاً انحطاط المثل التي تحتذى في مرافق الجمعية . فالسياسي الناس أو الزعيم الأفاك أو التاجر الغاش أو رجل الدولة الدنيء أو العضو المتجر أو الموظف المرتشي أو الزوج العابث أو الزوجة الخائنة ، كل من هؤلاء عض فساد ينشر صفاته تلك في محيطه . فاذا تفشى ذلك المثل متنقلاً من فرد الى فرد ، تكونت دلى أثر ذلك خلايا الفساد ، وبدأت تحلل من عقدة التكافل الجماعي . وعلى العكس من هؤلاء نظراؤهم من ذوي الاستقامة والميول المثالية . فان أثرهم في تكوين خلايا صالحة من شأنه أن يقوي عقدة التكافل ، التي فيها أسمى المعاني المستفادة من التماسك الاجتماعي .

حكومات الفرد المستبدة هي من عوامل التصدع الاجتماعي بما تحدث من انحلال في رابطة التكافل . فالفرد المستبد ينفد أول ما ينفد متعته الخاصة واحتفاظه بسلطانه ، فيضطر أن يستحدث من حوله بيئة من التطفل يتخذ رجالها عيوناً وأرصاداً على الأمة ، فيجنح هؤلاء الى الحيلولة بين المستبد وبين الحقائق تزلفاً وتقرباً ونشداناً للمصلحة . فتضع الحكومة ضرباً من الطغيان المستند الى التطفل على جسم الأمة . وما من صورة من صور الانحلال هي

أبشع من هذه الصورة ولا أنكى أثراً في الحاكمين والمحكومين على السواء. لهذا نرى أن تاريخ كل الحكومات الاستبدادية، عبارة عن بناء فارغ ظاهره المجد والعظمة والثبات، فإذا هب عليه أدنى انهيار وانفجر. وما تاريخ هذه الاستبداديات الفردية الا تكراراً لصورة واحدة، قيام فانهيار، ثم قيام فانهيار، وهكذا دواليك، مما يثبت بشكل قاطع، أن جميع مقومات التكافل الاجتماعي تكون معدومة في مثل هذه الحكومات.

كذلك يستحيل طبعاً أن يقوم في مثل هذه الدول الاستبدادية حكومة صالحة. لأن الغرض الأصلي من الحكومة مفقود فيها فقداناً كلياً.

ولن يعثر في الاستبداديات أي شعور بالوطنية كما عرفها بعض الأمم الغربية الحديثة. وعندي أن الوطنية ليست هي حب المكان ولا حب البيئة الطبيعية، ولا حب الهواء والطين، وإنما هي عبارة عن شعور بالتكافل الاجتماعي يحس معه الفرد بأنه في مجتمعه هذا أعز مكاناً وأشرف موضعاً منه في أي مجتمع آخر. فالوطنية إذن ليست طبيعية، وإنما هي وليدة الظروف الاجتماعية. وإن كان للبيئة الطبيعية فيها أثر، فهو أثر ثانوي صرف.

ضرب المثل بالوطنية الانجلوسكسونية، واتخذت مثلاً يحتذى بين جميع أمم الغرب. وإذا سمعنا من هؤلاء القوم أنهم يحاربون من أجل الحرية، فلنصدقهم، وإن كانوا بديئاً يدافعون عن حريتهم كمبدإ عاشوا في ظله طوال حياتهم الحضارية.

* * *

منذ القرن الثالث عشر، أي منذ أن انتزعوا «الماغنا كرتا» أي العهد الكبير من ملكهم المستبد، وتاريخ الانجلوسكسون سلسلة موصولة الحلقات من مظاهر الشعور بالرابطة التكافلية التي تربطهم. يدل هذا على أنهم ظلوا طوال عصرهم مناضلين عما يضفي عليهم التكافل الاجتماعي من قوة. وإذا كان الشعور بالضعف هو الضعف بعينه، كذلك الشعور بالقوة هو القوة بعينها. وهذا يجري على كل المشاعر الاجتماعية وأخصها الشعور بالتكافل على بلوغ صورة من الحياة لها مثالياتها العليا ولها غاياتها المنشودة.

وكل الحروب الأهلية التي وقعت في جزيرة الانجلوسكسون إنما كانت حروباً هب فيها أغلبية الشعب دفاعاً عن وحدته التكافلية إزاء القوات التي حاولت أن تحل هذه الوحدة لتفسح الطريق أمام استبدادها. ونظرة واحدة في تاريخ أوليفر كرومويل وأنصار الحرية إزاء ما حاول الملك شارل الأول من طغيان عليها، يشعرك شعوراً كاملاً بأن هؤلاء الانجلوسكسون هم أعمق شعوب الأرض إحساساً بضرورة التكافل الاجتماعي، والدفاع عنه إزاء كل العوامل التي تحله وتفسده.

في خلال ثمانية قرون طوال ، منذ القرن الثالث عشر الى القرن العشرين ، وتاريخ هذا الشعب ينطق بأفصح عبارة ، أن حياته كانت حياة تكافل اجتماعي ، استطاعت أن ترد عن الجمعية عاديات الأعداء وعاديات الملوك وعاديات الكنيسة ، وأنه في طوال ذلك الزمن الذي قضاه بين مدّ وجزر ، وأخذ ورد ، لم تخب جذوة الشعور بضرورة ذلك التكافل ساعة واحدة . وأن ما تقرأ في تاريخ الانجلوسكسون من آيات البطولة الفردية ، لينضاءل ويذل الى جانب ما تقرأ في مجموعه من روائع الحياة التكافلية في أجلى معانيها وأبرز صورها . وتلك عندي هي الوطنية الصحيحة .

يقولون إنّ الأقليّات أشد وطنية من الأكثريات ، وإنها أنشط وأمعن في العمل وأصحّ عزيمة وأصدق نظراً في الحقائق . وعندي أن هذه الأشياء ما هي إلاّ مظاهر لحقيقة كبرى تصدر عنها ، هي أن الأقليات أشد شعوراً بضرورة الحياة التكافلية من الأكثريات

الأقليات أشد شعوراً بالأخطار التي تكتنفها ، فاذا لم تتكافل فنت وبادت أو اندمجت في الأكثرية وانمحى أثرها . هي لذلك تنزع طبيعةً الى التكافل المعاشيّ ، الذي هو الطريق الوحيد الذي يُسلِّم بها الى العملانية والقوّة ، لتستطيع أن تقاوم تيار الأكثريات

ومثل الأمم المستبد بها كمثل الأقليات . فان الاستبداد والضغط كما يقولون يولّد الانفجار . وكل الانفجارات التي تشهدها في أمم استبدّ بها هي في الحقيقة مظهر الشعور بالتكافل الذي يستحدثه الاستبداد . فالأمة المستبد بها تشعر كأنها قلّة من حيث القوة الى جانب المستبدين بها . وهذا الشعور من شأنه أن يولّد إحساساً بالحاجة الى التكافل دفاعاً عن كيانها ، وإلاّ مضى بها ذل العبودية وأتى عليها سيف الاستبداد .

* * *

كثيراً ما نقرأ في التاريخ الذي كتبه المحدثون كلمة « تنكّس » Decline وكلمة انحلال Degeneration يصف بهما المؤرخون حالات كانت سبباً في ضياع حضارات أو امبراطوريات أو دوَل . فاذا قرأت كتاباً واسع الجنبات مثل كتاب « غبون » في انحلال الدولة الرومانية ، رأيته يستقصي أسباب ذلك في نشوء حالات حفت بتلك الامبراطورية الشاسعة الأطراف ، كهبوط الهمج وسط أوربا ونشوء النصرانية والاسلام ، ثم يعطف حيناً الى وصف الحالات الخلقية والمدنية في الدولة . وعندي ان جميع ذلك ظواهر ترجع الى ان الرومان بعد ان فتحوا الدنيا ودان لهم العالم أصبحوا أقل شعوراً بضرورة التكافل منهم في أول نشأتهم . والسبب الأكبر في ذلك انشقاقات أحدثها الدين النصراني . واليه يعود السبب الأكبر في حل رابطة التكافل الاجتماعي التي مكنت الرومان في الأرض من قبل . وأشد

ما تكون عوامل الانحلال أثراً في الجماعات اذا رجع سببُها الى عقائد ايمانية تتعلّق بأوسع أمل يعقده الانسان على صلته بالغيب والخلاص في الآخرة .

ولقد أرى ان الفساد الاجتماعي أو الانحلال كما يقولون هو مظهر لحقيقة أعمق بكثير من المرائي الفسادية أو الانحلالية الظاهرة ، حقيقةٌ أن العقدة التكافليّة التي توثّق للجماعات في الحياة تكون قد مضت في التحلحل من غير أن يظهر لها أي أثر بادىء الأمر ، فاذا تقدم بها الزمن وتشعبت أسبابها في جسم المجتمع ، أخذ يعيبه ، كما تسمم النار الحديد ، فاذا تمت سيورته كان في مستطاع أية قوة أن تصبه في القالب الذي تختاره .

* * *

ان رجال الدولة[1] وبخاصة في هذا العصر الديمقراطيّ ، ينبغي لهم أن ينظروا في ذلك أول شيء ، ويوجهوا كل همهم الى لحظ الأسباب التي تزيد الاحساس بالتكافل في الأمة قوة ، ويردون عن الجمعية كل الأسباب التي من شأنها ان تحلّل عقدة ذلك التكافل . عليهم أن يعرفوا أن الجسم الاجتماعي قابل للتشكل ، لا جسماً جامداً ، وان المجتمع يتطور ، وان تطوره أسهل سبيلاً وأقصر زمناً من تطور الفرد الاجتماعيّ ، وان توالي حدوث المؤثرات التي من شأنها أن تزيد المجتمع تكافلاً ، يجب ان تستجمع وتستغل للصالح العام . وأن من واجبهم أن يحولوا دون حدوث المؤثرات التي من شأنها ان لا تجعل تكافل المجتمع مستطاعاً ، أو على الأقل تحول دون بلوغ التكافل في المجتمع الحدّ المرغوب فيه .

لذا وجب ان يكون رجال الدولة من العلماء الذين مكن لهم العلم من ادراك شتى الصور التي تتقلب فيها الجماعات ، لا من أولئك الذين تمر بهم الأحداث فلا يدركون منها شيئاً . ولقد يكون لحدث صغير الشأن من الآثار ما تنهار أمامه ثابت النظامات ، وقد يمر حدث كبير فلا يخلف من ورائه شيئاً . وإنما تقاس قيمة الأحداث بملابساتها . وأوجب واجبات رجال الدولة ان يقفوا على هذه الملابسات ليحولوا بين المجتمع وعثاء الرجات العنيفة والفورات الحاطمة .

أمّا رجال السياسة[2] ، وهم في الواقع انتهازيون عُتّاد فواهر ، فهم أقل شأناً من أن نتكلم فيهم . وغالب الظن ان أواهم قد فات وزمانهم مضى . فهم في هذا العصر أشبه بالآثار المستحجرة من بقايا الأحياء في باطن الأرض ، قيمتهم في انهم آثار ، لا في أن لهم قوة مؤثرة في الوجود .

اسماعيل مظهر

(١) Statesmen (٢) Politicians